ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الملامح السياسية المصرية في احتواء تدفقات اللاجئين خلال العشر سنوات الماضية

"إيجابيات برغم العراقيل "

مقدمة

يتوافد إلى مصر منذ سنوات طويلة عشرات الجنسيات المختلفة حول العالم، فقد لجأ أبناء السودان – على سبيل المثال– إلى مصر بعد الحرب الأهلية في 1985، بالإضافة إلى لجوء الفلسطينيين إليها بعد حرب 1948، وهو ما جعل مصر على رأس قائمة الدول التي تحتوي اللاجئين، إذ تضم ما يزيد عن 5 ملايين لاجئ، من شرق آسيا وأفريقيا. وارتفع المعدل إلى هذا الحد بعد الحروب الأهلية والاضطرابات السياسية العربية والإقليمية التي نشبت في السنوات العشر الأخيرة. فقد وضعت تلك الاضطرابات حياة شعوبها في خطر داهم مثل سوريا واليمن وليبيا، وأصبحت مصر هي الملجأ الإقليمي الأمن لشعوب تلك الدول، وبالإضافة إلى لجوء شعوب دول عربية –تعاني بلدانها من عدم الاستقرار وتدهور الوضع الأمني– إلى مصر، هناك أيضًا العديد من الدول الأفريقية التي لجأ مواطنوها إلى مصر عقب نفيهم من قبل الدول المستعمرة، وفي الوقت الحالي يلجأ الأفارقة إلى مصر بسبب الأزمات والنزاعات التي تعاني بلادهم منها.

وفي إطار ما سبق، ينبثق تساؤل رئيسي فحواه: **ما هي السياسات المصرية في احتواء تدفقات اللاجئين إليها خلال العشر سنوات الماضية؟**

تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في هذه الدراسة أربعة محاور رئيسة وهي تعريف اللجوء وما هي أسبابه وفقًا للأمم المتحدة، وتسليط الضوء على احصائيات وأعداد اللاجئين في مصر وجنسياتهم المختلفة، وفي محورها الثالث تناولت الدراسة سياسات مصر في احتواء اللاجئين من منظور قانوني ومؤسسي، وأيضًا وضع حقوق اللاجئين في مصر وفقًا لاتفاقية حقوق اللاجيئين 1951 ، والتحديات التي تواجه ملف اللاجئين في مصر وختامًا عرضت مؤسسة ماعت عددًا التوصيات العملية للحكومة المصرية وللمجتمع الدولي والمجتمع المدني فيما يتعلق بقضية اللاجئين.

أولًا: التعريف باللجوء وأسبابه:

أ. مفهوم اللجوء:

عرفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الشخص **اللاجئ** على أنه؛ كل شخص ارتبط مصيره بالمآسي الإنسانية، وبالحاجة إلى توفير إمكانية للسكن تختلف عن موطنه الأصلي، وذلك بسبب الحروب والكوارث الطبيعية أو النزاع الداخلي أو الخوف من الاضطهاد أو عدم الاستقرار في البلد الأصلي، فهو كل فرد غير قادر على العودة إلى بلده الأصلي بسبب تعرضه للاضطهاد أو الحروب والقتل.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم **اللاجئ يختلف تمامًا عن مفهوم النازح**، فالنازح هو الشخص الذي ينتقل في ظل الظروف السابقة من مكان آخر داخل حدود دولته، ويظل متمتعًا بحمايتها ورعايتها طالما ظل داخل حدود هذه الدولة، بينما تكون حماية اللاجئ مسؤولية دولة الملجأ والمجتمع الدولي، **وأيضًا اللاجئ ليس مهاجرًا فالمهاجر** هو الشخص الذي يترك دولته بحثًا عن فرص أفضل ويملك قرار العودة إليها؛ بخلاف اللاجئ الذي يترك دولته خوفًا على أمنه وسلامته، ولا يستطيع العودة إلى دولته طالما استمرت بها حالة عدم الاستقرار أو الاضطهاد[1].

ب. أسباب اللجوء وفقًا للقوانين الدولية:

عددت اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951 وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي عام 1967 الأسباب الداعية للجوء والتي تمحورت حول:

1. تعرض اللاجئ إلى التعذيب والاضطهاد في بلده الأصلي، وهي حالة نفسية تستدعي الهروب لمكان يشعر فيه بالأمن.
2. التعرض للتهديد بالحياة، وانتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات والوثائق الدولية.
3. التمييز الناتج عن الاختلاف في المعاملة والحقوق والفرص.
4. الممارسات التميزية بسبب الانتماء إلى عرقية معينة أو فئة اجتماعية ما تشكل أقلية من مجموعة السكان.
5. التعرض لاضطهاد بسبب الحرية الدينية ومعتقدات الأفراد وهي حقوق مكفولة وفقًا للمواثيق والإعلانات الدولية.
6. اعتناق آراء سياسية مخالفة لما يعتقده النظام السياسي الحاكم، مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد؛ إلا أن ذلك الخوف لابد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أو التضييق[2].

---

[1] الامم المتحدة، ***اللاجئون والمهاجرون***، https://bit.ly/3AQO75B

[2] نسرين الشرقاوي، ***"اللاجئون في مصر".. حقوق كاملة وتقدير دولي***، المرصد المصري، 7 أبريل 2021، https://bit.ly/2Y5qfND

ثانيًا: أعداد اللاجئين في مصر وجنسياتهم:

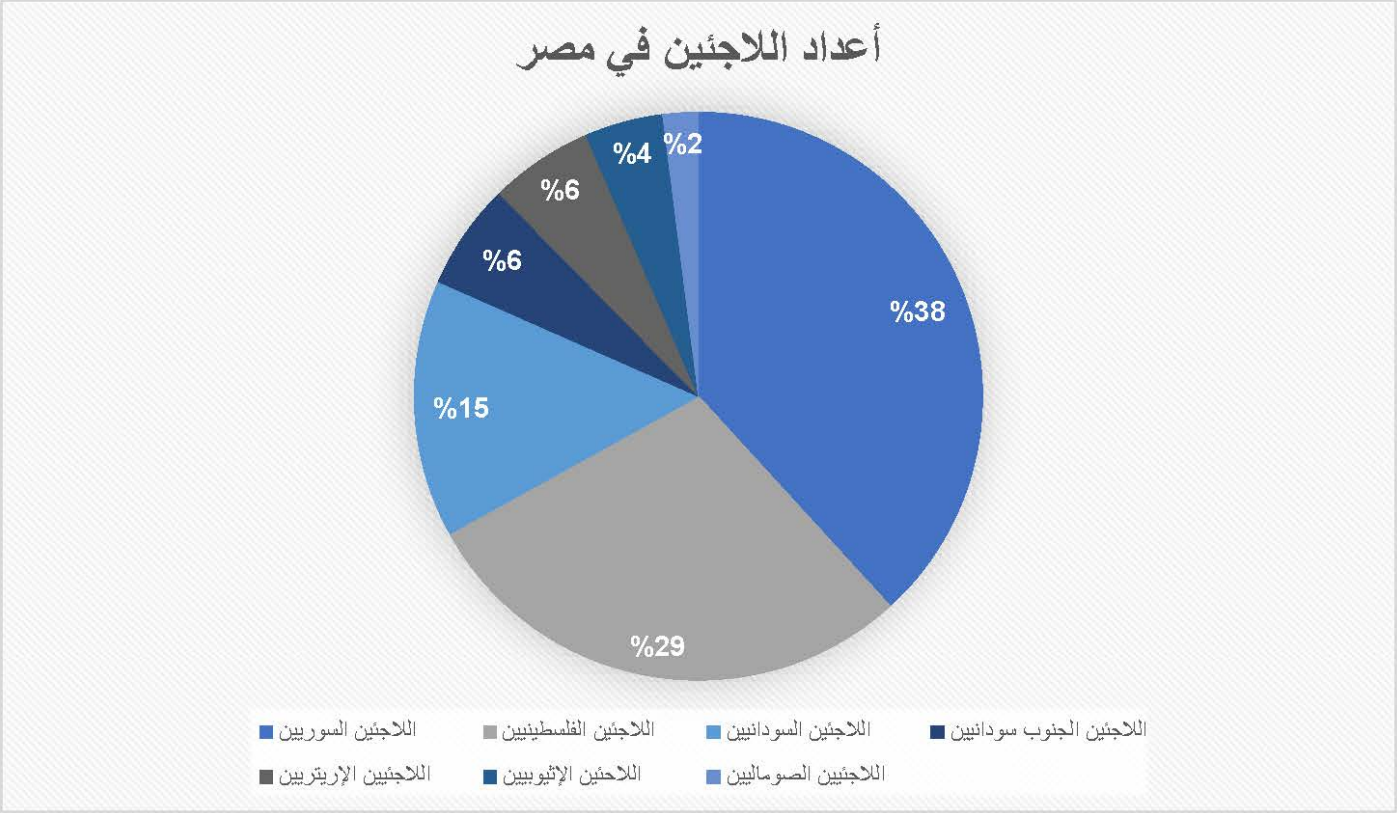

إحصائيات اللاجئين في مصر:

تعد مصر من أكثر دول الشرق الأوسط وأفريقيا استقبالًا للاجئين، فقد استقبلت مصر منذ بداية الأزمة السورية وفقًا **لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين** ما يزيد عن 133 ألف لاجئ سوري، فيما تحتوي مصر 51 ألف لاجئ سوادني وما يقرب من 100 ألف لاجئ فلسطيني وتستضيف 21 ألف لاجئ جنوب سوداني و20.5 ألف لاجئ إريتري و15.5 ألف لاجئ أثيوبي، و7 ألاف لاجئ صومالي وما يقرب من ألفين لاجئ من جنسيات مختلفة.[3]

وبذلك وفقًا للإحصائيات السابقة؛ بلغ عدد اللاجئين المسجلين رسميًا من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في يوليو 2021 نحو 257 ألف لاجئ في مصر، إلا أن الواقع الفعلي لأعداد اللاجئين في مصري وحسب **إحصائيات الحكومة المصرية**، تستضيف لاجئين ومهاجرين من مختلف الجنسيات، بلغ عددهم ما يزيد عن 6 ملايين لاجئ ما بين مسجلين وغير مسجلين.[4]

[3] UNHCR Egypt, ***Monthly Statistical Report as of 31 July 2021***, https://bit.ly/3kLdY9F

[4] مرجع سابق، https://bit.ly/2Y5qfND

ولا يتوقف عدد اللاجئين في مصر عند المسجلين في سجلات المفوضية، فالغالبية العظمى من اللاجئين لا يسجلون أنفسهم بالمفوضية ليكونوا أكثر حرية في التنقل والسفر للخارج متى أرادوا دون قيود، فوفقًا للمفوضية لا يستطيع اللاجئ المسجل السفر للخارج إلا بعد إغلاق ملفه لدى المفوضية، ثم التقدم لوزارة الداخلية للحصول على تأشيرة خروج، ولهذا السبب يفضل أغلب اللاجئين عدم تسجيل أسمائهم في المفوضية، وهكذا يزداد عدد اللاجئين في مصر أضعافًا على عددهم المسجل بالمفوضية، حتى وصل عددهم ما يعادل 5.5% من عدد سكان مصر.[5]

أ. أبرز جنسيات اللاجئين في مصر:

تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الجنسيات المختلفة للاجئين الذين يعيشون في مصر، وفي هذا المحور نذكر بعضًا منها وهم أكبر الجنسيات من حيث عددهم في مصر وذلك على النحو التالي:

1. اللاجئون السوريون:

تدهور الأوضاع الإنسانية في سوريا اضطر ما يقرب من 4.5 مليون سوري إلى مغادرة بلادهم والتوجه إلى البلاد المجاورة، وعلى رأسها مصر ولبنان والأردن وتركيا وأيضًا توجه بعض اللاجئين السوريين إلى الدول الأوروبية هذا بالإضافة إلى 6.5 مليون سوري مهجرين قسريًا من منازلهم لكن داخل الحدود السورية.[6] ووفقًا لأخر **إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين** فإن أعداد اللاجئين السوريين في مصر وصلت إلى 133 ألف لاجئ.[7]

2. اللاجئون السودانيون:

يشكل اللاجئون السودانيون المسجلون الفئة الأكبر من اللاجئين الأفارقة في مصر، يرجع ذلك بشكل أساسي إلى الحرب الأهلية السودانية التي تعتبر الأطول في تاريخ الحروب الأهلية الأفريقية، والتي نتج عنها ملايين القتلى واللاجئين والنازحين، وقد استنزفت تلك الحرب التي امتدت 37 عامًا موارد السودان وأعاقت قدرته على التطور، مما كان له تأثير مباشر على شعب السودان ولجوءه لمصر.[8]

وتتمركز الجالية السودانية على الأغلب في قلب القاهرة، وخاصة منطقة "عابدين" وهي منطقة تاريخية مفضلة لأبناء النوبة من السودان ومصر، حيث عمل العديد منهم في قصر عابدين الشهير في أيام الملكية حين كانت مصر والسودان دولة

---

[5] مجدي سلامة، ***تاريخ اللجوء السياسى فى مصر***، الوفد، 9 أغسطس 2017، https://bit.ly/3lZFEac

[6] BBC, ***Syria: The story of the conflict,*** 11 March 2021, https://bbc.in/3oftixf

[7] UNHCR, ***Syria Regional Refugee Response***, https://bit.ly/3ujp4FW

[8] مرجع سابق

واحدة، إلى أن حصلت السودان على استقلالها عام 1956، كما يجتمع السودانيين في منطقة "عزبة الهجانة" ولكثافة تجمع السودانيين يطلق عليها "مخيمات اللاجئين السودانيين بمصر" رغم أنها ليست مخيم بالمعنى المعروف.[9] ووفقًا لأخر **إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين** يبلغ عددهم 51 ألف لاجئ.[10]

3. اللاجئون الفلسطينيون:

الجالية الفلسطينية واحدة من أقدم الجاليات التي استقرت في مصر، وعلى مدار عشرات السنوات الماضية تعرضت تلك الجالية إلى موجات من المد والجزر وفقًا لقوة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين من جانب، وأيضًا العلاقات المصرية الإسرائيلية من جانب أخر، ولكن لا يمكن نكران أنهم من أوائل الشعوب التي تأقلمت بشكل كبير مع المصريين. لا يوجد إحصاء رسمي لعدد الفلسطينيين المقيمين في مصر، لكن هناك توقعات تشير إلى أن العدد يقترب من 100 ألف فلسطيني.[11]

4. اللاجئون الجنوب سودانيين:

بدأ توافد اللاجئين من جنوب السودان إلى مصر بعد الحرب الأهلية السودانية بين الشمال والجنوب، والتي تعتبر الأطول في تاريخ الحروب الأهلية الأفريقية، وكانت مصر هي البلد الأمن الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه بعد أن نتج عن الحرب ملايين القتلى واللاجئين والنازحين، وقد وصل عدد اللاجئين الجنوب سوادنيين وفقًا **لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين** 21 ألف لاجئ. [12]

5. اللاجئون الإريتريون:

تعتبر العاصمة المصرية القاهرة ملاذًا أمنًا للإريتريين الفارين من الحرب والاضطهاد والمتاجرين بالبشر، وبداية من 2014 سجلت المفوضية زيادة حادة في عدد الإريتريين إلى مصر، وتجدر الإشارة إلى أن القاهرة كانت منذ فترة طويلة موطنًا لمجموعة صغيرة من الإريتريين، إلا أن أعدادهم في السنوات الأخيرة قد أخذت في الزيادة حتى وصل وفقًا **لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين** إلى ما يقرب من 20 ألف لاجئ إريتري في مصر.[13]

---

[9] مرجع سابق
[10] مرجع سابق
[11] نون بوست، الفلسطينيون في مصر.. معاناة رغم الانصهار في النسيج المجتمعي، 22 أبريل 2021، https://bit.ly/3bvslJL
[12] مرجع سابق https://bit.ly/3kLdY9F ,
[13] مرجع سابق

6. اللاجئون الصوماليون:

تألف الصوماليون المقيمون في القاهرة قديمًا وقبل الحرب الأهلية الصومالية من ثلاث مجموعات رئيسية من الدبلوماسيون وعائلاتهم وطلاب الجامعات الحاصلون على منح دراسية، وقد زادت أعدادهم بعد الحرب الأهلية وأصبحت سببًا رئيسًا في طلبهم للجوء لمصر، يتركز الصوماليون في منطقتين بالقاهرة أرض اللواء ومدينة نصر، ونظرًا لأن الجالية الصومالية في القاهرة هي جزء لا يتجزأ من المجتمعات المترابطة جيدًا في الشتات الصومالي العابر للحدود. ويبلغ عددها وفقًا **لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين** 7 ألاف لاجئ صومالي. [14]

7. اللاجئين الإثيوبيين:

بدأ تدفق اللاجئون الإثيوبيون إلى مصر هربًا من "الإرهاب الأحمر" لنظام منغيستو في السبعينيات من القرن الماضي، وزاد تدفقهم عندما سقط نظام منغستو، وظهور قمع الحريات المدنية وتدهور الاقتصاد، وكلها أسباب لاستمرار الإثيوبيين في الفرار إلى مصر، ويبلغ أعداد الاجئين الإثيوبيين في مصر وفقًا **لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين** 15.5 ألف لاجئ أثيوبي. [15]

ثالثًا: سياسات مصر في احتواء اللاجئين من منظور قانوني ومؤسسي

أ. تصديق مصر على الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين:

كان لمصر دورًا بارز في صياغة اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين والتي وقعت عليها بتاريخ 22 مايو 1981[16]، ويجدر الإشارة إلى أن مصر هي الدولة الوحيدة في أفريقيا التي ساهمت في صياغتها[17]، كما وقعت على البرتوكول الاختياري للاتفاقية 1967 في 22 مايو 1981 أيضًا، واتفاقية اللاجئين الخاصة بمنظمة الوحدة الأفريقية 1969 وقد صدقت مصر عليها في 12 يونيو 1980[18]. كما صدقت مصر على بعض الاتفاقيات المتعلقة بشكل غير مباشر باللاجئين، مثل الاتفاقيات الخاصة بمناهضة الإبادة الجماعية، واتفاقيات جنيف الأربعة، واتفاقية مناهضة التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،

---

[14] مرجع سابق، https://bit.ly/3kLdY9F

[15] المرجع السابق

[16] UNHCR, ***States Parties to the 1951 Convention relating to the Status of Refugees and the 1967 Protocol,*** https://bit.ly/2Y7991K

[17] institute for security studies, ***The 1969 OAU Refugee Convention at 50,*** OCTOBER 2019, https://bit.ly/3ohMB9t

[18] AU, *LIST OF COUNTRIES WHICH HAVE SIGNED- RATIFIED/ACCEDED TO THE OAU CONVENTION GOVERNING THE SPECIFIC ASPECTS OF REFUGEE PROBLEMS IN AFRICA,* https://bit.ly/3AUz2js

والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واتفاقية مناهضة التعذيب، وأخيرا البروتوكول الاختياري الأول والثاني لاتفاقيات جنيف الأربعة.[19]

ب. اللاجئون في الدستور المصري:

تنص المادة 91 من الدستور المصري المعدل عام 2019 على "للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة، وتسليم اللاجئين السياسيين محظور، وذلك كله وفقاً للقانون"[20]، وهو بالطبع ما يعكس اهتمام مصر باللاجئين إلا أن هذا النص غير كافي وغير شامل لتعريف الأمم المتحدة للاجئين، ولا بالتزامات مصر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين والاتفاقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا.

ج. سياسة احتواء مصر للاجئين على أرض الواقع

رفضت مصر منذ بداية اللجوء فكرة إنشاء معسكرات معزولة أو مخيمات للاجئين بعيدًا عن المجتمع المصري، حيث تتعامل الدولة المصرية مع اللاجئين باعتبارهم مواطنين أصليين دون تفرقة أو استثناء، وتحاول دمج اللاجئين داخل المجتمع المصري كما فعلت قديمًا في تيارات الهجرة سواء الأوروبية أو الأسيوية إليها ، وتعطي مصر تراخيص لبعض الجاليات لفتح مصانع وورش بل ومدارس خاصة لهؤلاء اللاجئين، ودور عبادة خاصة بهم وتحديدًا الأفارقة منهم.[21]

رابعًا: حقوق اللاجئين في مصر وفقًا لاتفاقية حقوق اللاجيئين 1951:

1. الحق في الرعاية الصحية:

على الرغم من التحديات التي تواجه الحكومة المصرية في توفير الرعاية الصحية لجميع اللاجئين، إلا أنها قد نجحت في تقديم الخدمات الصحية لعدد كبير منهم، حيث يحصل اللاجئون وطالبو اللجوء في مصر على الخدمات الصحية على قدم المساواة مسع المجتمع المضيف، وذلك من خلال تدشينها للعديد من المبادرات على النحو التالي:

قامت الحكومة المصرية السابقة في سبتمبر 2012 بإصدار قرار وزاري يمنح اللاجئين السوريين مساواة في الحصول على الخدمات العامة في مجال الرعاية الصحية الأولية بنفس التكلفة التي يتحملها المصريون، وفي هذا الإطار تم

---

[19] السفير العربي، ***مصر: مسألة الهجرة واللجوء من منظور قانوني***، 23 أغسطس 2018، https://bit.ly/2XZjYCA

[20] منشورات قانونية، ***الدستور المصري المعدل 2019 المادة 91***، https://bit.ly/3uouHTj

[21] محمد عز - علاء سالم، ***حقوقيون: مصر تتعامل مع اللاجئين بمفهوم «أخلاق الدولة»***، الأهرام، https://bit.ly/3ikxF6q

إجراء 87619 استشارة طبية في مجال الرعاية الصحية بنفس تكلفة التي يدفعها المصريون، وحصل 2299 لاجيء سوري على الرعاية الصحية الثانوية وما بعد الثانوية و667 استشارة طبية تتعلق بالصحة العقلية، وبلغ إجمالي عدد الاستشارات الطبية ما قبل الولادة 853 حالة، بالإضافة إلى تلقي 17277 طفل سوري تحت سن الخامسة التحصينات الروتينية وخدمات رصد النمو.[22]

كما أطلقت الحكومة المصرية الحالية في عام 2015 بالتعاون مع والأمم المتحدة وشركاؤها خطة رئيسية لمساعدة اللاجئين السوريين في مصر ويعني هذا النداء الخاص بمصر بتلبية بعض احتياجات ما يقرب من ستة ملايين شخص، وتشمل هذه الخطة العديد من المحاور ولكن بالتركيز بشكل كبير على قطاعي التعليم والخدمات الصحية.[23]

ووقعت وزارة الصحة والسكان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2016 مذكرة تفاهم، وتتيح للاجئين وطالبي اللجوء من جميع الجنسيات الوصول إلى الخدمات الطبية، وقد عقب ذلك أدرجت الحكومة المصرية اللاجئين من جميع الجنسيات في مبادرة رئاسية وطنية بعنوان 100 مليون صحة مرتبطة بالكشف عن التهاب الكبد C وعلاجه كجزء من تعزيز التغطية الصحية الشاملة،[24] هذا إلى جانب الحملات الوطنية لمكافحة شلل الأطفال التي تستهدف الأطفال حتى سن الخامسة، وأيضًا حملة الكشف المبكر عن ضعف السمع لحديثي الولادة في 1.346 منشأة صحية.[25]

وخلال عامي 2019 و2020 دعمت الحكومة المصرية في الفترة الأخيرة اللاجئين السوريين في القطاع الصحي بحوالي 115 مليون دولار سنويًا، وذلك وفقًا للمعايير الدولية لتوفير خدمة الرعاية الصحية المتاحة، بما في ذلك أيضًا حصول السوريين على العلاجات الأولية والثانوية وعلاجات الطوارئ مجانًا، كما تدير وزارة الصحة شبكة كبيرة من المرافق الصحية بما في ذلك أكثر من 530 مستشفى و5200 مركز للرعاية الصحية الأولية تقدم رعاية صحية شاملة لجميع المصريين والسوريين على حد سواء بمعدل مدعوم للغاية.[26]

---

[22] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات استجابة الأزمة السورية، https://bit.ly/3m6UfAQ

[23] UNHCR، ***الحكومة المصرية والأمم المتحدة و شركاؤها يطلقون خطة رئيسية لمساعدة اللاجئين السوريين في مصر والمجتمعات المضيفة لهم***، 17 فبراير 2015، https://bit.ly/3ilbVY6

[24] Egypt Response Plan for Refugees and Asylum-Seekers from Sub-Saharan Africa, Iraq & Yemen 2020, https://bit.ly/3l98gic

[25] UNHCR مصر، **اللاجئون وطالبو اللجوء يحصلون على اللقاح في مصر**، 23 سبتمبر 2021، https://bit.ly/3iij0sm

[26] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات استجابة الأزمة السورية، https://bit.ly/3m6UfAQ

أما عن السياسات الحكومية المُتبعة إبان فترة كوفيد 19، فقد دمجت وزارة الصحة اللاجئين وطالبي اللجوء في سبتمبر 2021 في خطة مصر للقاح كوفيد-19، سواء في الرعاية الصحية أو تلقى اللقاح، ومد اللاجئين الأفارقة أيضًا باللقاحات بعد تشغيل المصنع الخاص بفاكسير الذي يقوم بتصنيع مليار جرعة[27].

2. الحق في التعليم:

تستضيف مصر في الغالب مجموعة من اللاجئين الشباب الذين يحتاجون إلى خدمات تعليمية مناسبة على جميع المستويات، وقد عانى غالبية اللاجئين في مصر من اضطرابات كبيرة في تعليمهم في بلدهم الأصلي وخلال نزوحهم إلى مصر، وهو خلق تحديات متعددة أحالت دون تعليم جميع اللاجئين في مصر.

وتولي الحكومة المصرية الحالية اهتمامًا خاصًا باللاجئين السوريين، خاصة فيما يخص التعليم، فقد عملت على دمج الأطفال اللاجئين في مدارس وزارة التربية والتعليم، وقد انتظم حوالي 40 ألف طالب سوري بالمدارس المصرية خلال العام الدراسي 2017 – 2018، وخلال عامي 2018 و2019 تم تضمين 42300 طالب سوري، من المسجلين وغير المسجلين لدى المفوضية على حد سواء وتم تقييدهم بالمدارس العامة المصرية.[28]

وتحاول وزارة التربية والتعليم المصرية منح الوصول الكامل إلى التعليم للفتيان والفتيات والشباب اللاجئين من خلال برامجها المختلفة وذلك على الرغم من عدم الوصول إلى التعليم الكامل حتى الآن على قدم المساواة مع أبناء الشعب إلا أنها حاولت تقديم برامج متعلقة بالوصول إلى المدارس الفنية والمهنية وأيضًا الكليات والمعاهد العليا، وتمكن ما يقرب من 6500 طالب لاجئ من الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا الحكومية المصرية، وحتى الآن تواصل الجامعات قبول شهادات السوريين بغض النظر عن سنة حصولهم عليها.

وقد قامت الحكومة المصرية بإنشاء مراكز تعليمية مجتمعية للاجئين السوريين وتم توظيف المدرسين السوريين للعمل بها، وذلك لزيادة فرص العمل للفئات التي تحتاج إليها، ويواصل إلى الآن قطاع التعليم العمل مع الوزارة وغيرها من شركاء الحكومة المصرية، لضمان أن أبناء اللاجئين الذين انتهت صلاحية تصاريح الإقامة الخاصة بأسرهم، قد تمكنوا من الالتحاق بالمدارس بأسرع ما يمكن.

---

[27] الصباح العربي، **الأمم المتحدة تشكر مصر على دمج اللاجئين فى خطة التطعيم ضد فيروس كورونا**، 23 سبتمبر 2021، https://bit.ly/3AWDSwE

[28] فراس يحيى، ***السوريّون في مصر: استثمارات كبيرة في جوّ متقلّب***، مبادرة الإصلاح العربي، 5 ديسمبر 2018، https://bit.ly/3uCV5cc

وقد أنشأت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع شركاء برامج وخطط احتواء اللاجئين فصولًا إضافية وأيضًا تجهيز المدارس وتزويدها بالمواد والمستلزمات التعليمية المختلفة، وأجهزة تكنولوجيا المعلومات، وطباعة الكتب المدرسية للمراحل الأولى من التعليم، وتجهيز الفصول الدراسية بأحدث الأنظمة الرقمية للفصول الذكية، إلى جانب تجهيز المدارس بمعامل الكمبيوتر وغرف المصادر.

كما تم عقد دورات وجلسات تدريبية لإعداد أخصائيين اجتماعيين ومدرسين لتعزيز المهارات التربوية عند المدرسين التابعين للوزارة والمدرسين العاملين بالمدارس المجتمعية، وزيادة حيز الحماية المتاح الأطفال اللاجئين وأطفال المجتمع المضيف لأقصى قدر ممكن.[29]

وقد أطلقت مصر أيضًا استراتيجية إقليمية للاستجابة ودعم اللاجئين السوريين المقيمين في مصر 2019-2020، وتركز هذه الاستراتيجية على استهداف الأطفال الذين كانوا خارج المدرسة لبعض الوقت بالتعلم السريع وبرامج اللغة بالإضافة إلى الدورات التقنية والمهنية لمساعدتهم على الاندماج في الفصل الدراسي لاحقًا أو لإعدادهم لسوق العمل. وأيضًا أطلقت الوزارة خطة 2020-2021 بالشراكة مع مفوضية اللاجئين للاستجابة للاجئين وطالبي اللجوء من جنوب الصحراء أفريقيا والعراق واليمن،[30] وتعمل على دمج جميع الأطفال اللاجئين الأفارقة في نظام التعليم الوطني من خلال برنامج تجسير جيد التخطيط، وأنشطة غير منهجية وتعليم المواطنة وبناء القدرات للمدارس والموظفين الذين يستضيفون الأطفال اللاجئين سيتم تزويد الأسر المستضعفة التي لديها أطفال في المدرسة بموارد تعليمية ومنح تعليمية لدفع رسوم المدرسة.[31]

وكما هو ملاحظ فإن الخمس سنوات الأخيرة شهدت اهتمامًا من الحكومة المصرية فيما يخص اللاجئين فيما يخص الاهتمام بتعليم اللاجئين، وذلك مقارنة بالفترة من 2011 إلى 2015، حيث تعددت المبادرات والشراكات مع الأمم المتحدة منذ 2015 حتى الآن، ويتوقع زيادتها في الفترة المقبلة.

3. الحق في العمل الحر:

خلال العشر سنوات الماضية انتشرت الأعمال الحرة لا سيما للاجئين السوريين في مصر، وقد ساهمت الحكومة المصرية الحالية في استخراج التصاريح اللازمة لبدء تلك الأعمال بدون تمييز عن المواطنيين المصريين، وطبقت أيضًا الحكومة مبدأ المعاملة بالمثل فيما يخص تكاليف استخرج التصاريح الخاصة بفتح مطاعم على سبيل المثال، ويمكن ملاحظة ذلك

---

[29] مرجع سابق.https://bit.ly/3m6UfAQ

[30] Ahram online, ***Egypt is committed to providing security, services to refugees, asylum seekers: Assistant FM***, 6 October 2020, https://bit.ly/3owWYq2

[31] مرجع سابق: https://bit.ly/3l98gic

في الأسواق المصرية حيث تنتشر المشروعات التجارية السورية وخاصة المطاعم وصناعة الحلويات، والمنسوجات، وصناعة الأثاث، والإلكترونيات، والمقاهي والكافيهات، والعطور، والعطارة، والمخبوزات.[32]

أما بالنسبة إلى العمل في القطاع العام؛ فيواجه اللاجئون بشكل عام بما في ذلك السوريين والأفارقة مشكلات صعوبات متعلقة بتوفير فرص عمل حكومية، لأسباب متعلقة بإجراءات ومتطلبات العمل بالوظائف الرسمية للقطاع العام.[33] كما يعاني اللاجئين الأفارقة بشكل خاص، حيث يواجهون قلة فرص العمل في مصر، ويعملون في وظائف متدنية مقارنة بإمكاناتهم، طهاة أو سائقين أو في خدمة المنازل، ويتعرضون للإهانة وقلة الأجور، وكما سبق الإشارة أيضًا يواجه اللاجئون صعوبة في الحصول على فرص عمل ثابتة حكومية بما في ذلك الأفارقة.[34]

4. الحق في السكن:

تبنت الحكومة المصرية الحالية وجهة نظر تتمحور حول عدم تحديد مساكن ومخيمات للاجئين داخل مصر، حتى يتم دمجهم في المجتمع بشكل أكبر وأسرع بين المصريين، وذلك عن طريق ترك حرية السكن للاجئ بشكل اختياري من حيث المنطقة التي يود العيش فيها، بما في ذلك تحمل عبء كلفة السكن، وعلى الرغم من الجانب الإيجابي لوجهة النظر تلك، لكن سلبياته أكبر من حيث العبء الذي يثقلهم ماديًا.

وقد يضطر اللاجئين إلى الحصول على دعم من جمعيات خيرية بهدف تأمين الشقق بإيجارات منخفضة، وإن كانت في مناطق شعبية نسبيًا، من ذلك الجمعية الشرعية في 6 أكتوبر والشيخ زايد، جمعية بيت العيلة، البيت السوري، وهيئة الإغاثة في اتحاد الأطباء العرب.[35]

5. الحق في تملك العقارات والمباني:

منح القانون المصري حق تملك العقارات في مصر سواء كانت هذه العقارات أبراج أومباني، وتساهم الحكومة في تسهيل الخدمات التي تساعدهم على تملك العقارات ولكن تكون هناك شروط معينة لهذا الأمر ومن أهم الميزات التي تُعطى اللاجئ هي منح الإقامة المصرية لمدة عام في حالة امتلاك العقارات المسجلة في مصر، وتكون وزارة الداخلية هي المسئولة عن القطاع العقاري حيث أنها تقوم باستخراج جميع التراخيص للاجئين لتملك العقارات المصرية.[36]

---

[32] العربية، كيف يدخل السوريون مصر وأين يتركزون؟، 23 يوليو 2018، https://bit.ly/3Bq3zVW

[33] الأهرام، ***السوريون في مصر يطلبون الرعاية***، https://bit.ly/3Byv8wl

[34] رصيف 22، ***الأفارقة السمر... وضع مأسوي في شوارع القاهرة***، 26 يناير 2018، https://bit.ly/3Ey0AN7

[35] اقتصاد مال وأعمال السوريين، ***سوريون لـ"اقتصاد": مكاتب عقارية تستغل اللاجئين وترفع إيجارات الشقق في مصر***، 27 فبراير 2013، https://bit.ly/2ZKPJ3u

[36] بروبرتي اونو، ***شروط تملك الأجانب للعقارات في مصر***، 4 يناير 2020، https://bit.ly/3BwZj75

وقد نصت المادة الثانية من القانون 230 لسنه 1996 بشأن ملكيه الأجانب للعقارات المبنية والأراضي الفضاء علي أنه يجوز لغير المصرى تملك العقارات، مبنية كانت أو أرض فضاء وذلك دون إخلال بحق تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط الخاص المرخص به من السلطات المصرية المختصة[37] وبذلك يستطيع اللاجئين السوريين و والفلسطينيين والأفارقة بشكل عام امتلاك أي عقار في مصر ولكن في ظل بعض الشروط القانونية، وفي مقابل ذلك يحصلون على الإقامة المصرية لمدة عام، كما يحق لهم التصرف في تلك العقارات بعد مرور خمسة أعوام من امتلاك ذلك العقار، فيما لا يحق لهم امتلاك الأراضي الزراعية.

6. الحق في تكوين الجمعيات والانضمام للجمعيات الأهلية:

ينص القانون رقم 84 لعام 2002 على جواز اشتراك غير المصريين في تأسيس الجمعيات بشرط أن يكون لهم إقامة دائمة أو مؤقتة في مصر. وقد أكد مجلس النواب في 2019 على الفصل الخاص بتأسيس الجمعيات الأهلية ضمن قانون الجمعيات الأهلية مع الجواز لغير المصريين ممن لهم إقامة قانونية دائمة أو مؤقتة في مصر الاشتراك في عضوية الجمعية أو مجلس إدارتها بما لا يجاوز نسبة 25%، والسماح للجاليات الأجنبية بإنشاء جمعيات خاصة بهم، وذلك بالإشارة إلى ألا يكون أي من أعضائها المؤسسين ممن تم إدراجهم بقوائم الإرهاب. [38]

7. الحق في التأمين الاجتماعي:

ضمن القانون المصري المتعلق التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 148 لسنة 2019 في عام 2020 الأجانب بما في ذلك اللاجئين حق الحصول على التأمين الاجتماعي وذلك وفقًا لشروط محددة، حيث ألزم القانون صاحب العمل بالتأمين على العمالة الأجنبية لديه طالما الأجنبي خاضع لأحكام قوانين التوظف أو قانون العمل الرسمي.[39] كما اشترط القانون أيضًا ألا تقل مدة عقد العمل عن سنة ووجود اتفاقية للمعاملة بالمثل بين دولة هذا اللاجئ ومصر [40]. ويشمل القانون التأمين على أنواع مختلفة للعمالة المنتظمة وغير المنتظمة والعاملين بالقطاع العام والخاص وقطاع الأعمال.[41]

رابعًا: تحديات اللجوء في مصر:

قد تشكل عملية دمج اللاجئين في المجتمع المصري فرصًا إيجابية للحكومة المصرية من خلال إثراء رأس المال البشري، من خلال إضافة الخبرات الجديدة التي يأتون بها من أوطانهم لسوق العمل المصري، وبالتالي إعطاء فرص لتجديد وتنوع

---

[37] شريف طه حافظ الحكيم، ***تملك الاجانب للشقق والعقارات فى مصر***، مدونة عاشق القانون، https://bit.ly/3GFZvEU

[38] صدى البلد، ***هل يحق لغير المصريين الاشتراك فى عضوية الجمعيات الأهلية.. البرلمان يجيب***، 15 يوليو 2019، https://bit.ly/31m1AWo

[39] الدستور، ***إجراءات التأمين على العمالة الأجنبية***، 19 ديسمبر 2020، https://bit.ly/3mARA3P

[40] وزارة التضامن الاجتماعي، ***الفئات المشمولة في التأمين الاجتماعي***، https://bit.ly/3wczcBu

[41] مصراوي، ***منهم الأجانب.. ما هي الفئات الخاضعة لأحكام قانون التأمينات والمعاشات الجديد؟***، 9 يناير 2020، https://bit.ly/3nQg4Fq

الخبرات في قطاع الأعمال، وهو بالطبع ما يمكنه أن يلعب دورًا في فتح مجالات جديدة في الأسواق المصرية وزيادة المشروعات الاستثمارية التي ستؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المصري.

وعلى مستوى اللاجئين؛ فمن خلال سياسيات الدولة المصرية تجاههم ومحاولة دمجهم، كان لذلك أثره الإيجابي في التقليل من فرص التحاق هؤلاء اللاجئين بالجماعات الإرهابية المتطرفة كداعش وتنظيم القاعدة وغيرهم من الجماعات التي تشكل خطرًا كبيرًا على مصر، وذلك لإن إغلاق الدول المضيفة أبوابها أمام اللاجئين أو تهميشهم وعدم دمجهم في المجتمع و تلبية احتياجاتهم لا يترك أمامهم خياراً آخر سوي العودة إلي أوطانهم التي في أغلب الأحيان تكون معبأة بالعنف والتطرف وتسيطر عليها الجماعات الإرهابية، مما يزيد فرص انضمامهم إلى هذه الجماعات من أجل التأقلم و التعايش.

ولكن على الرغم من التقدمات التي قامت بها الدولة المصرية على مدار العشر سنوات الماضية على مستويات مختلفة لدمج اللاجئين داخل المجتمع المصري، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجهه اللاجئين في مصر على النحو التالي:

أ. التحديات الاقتصادية:

لا يستطيع جميع اللاجئين الحصول على التعليم الحكومي المدعم أو المجاني في المدارس والجامعات المصرية الحكومية، باستثناء اللاجئين السوريين، ويجعل ذلك من الصعب على العديد من اللاجئين إكمال التعليم الثانوي بسبب التكاليف، ويتوقع أن يدفع اللاجئون رسومًا أعلى، مثلهم مثل الطلاب الأجانب الآخرين، كما أنهم يخضعون لنفس قواعد الكفالة التي يخضع لها الأجانب الآخرون فيما يتعلق بالعمالة، مما يؤدي فعليًا إلى رفض أصحاب الأعمال توظيفهم.

وبسبب بعض المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري في بعض الفترات، تواجه الحكومة المصرية بعض العقبات أمام تقديم كل الخدمات وشمل جميع اللاجئين في برامج الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية الكافية وذلك نظرًا لاحتواء مصر لما يقرب من 6 ملايين لاجئ أفريقي وسوري وغيرهم من الجنسيات بالإضافة إلى المواطنين المصريين أنفسهم.

إضافةً إلى ما سبق؛ يعاني اللاجئون في مصر من طول الإجراءات اللازمة للعمل في القطاع العام، وعلى رأسها تحمل تكاليف مادية مرتفعة وإجراءات بيروقراطية طويلة لاستخراج تصاريح الإقامة الخاصة بهم والحصول على إذن من الوزارة التابعة لها ذلك العمل وهو ما يعيق أيضًا حصولهم على تأمينات اجتماعية، وبسبب صعوبة الحصول على فرص عمل ينحصر عمل اللاجئين في الأعمال المتعلقة بالطهي و عملهم كسائقين أو في خدمة المنازل.

أيضًا يواجه اللاجئين مشكلات متعلقة بإيجاد السكن اللائق، خاصة في ظل محدودية دخولهم بل وعدمها في أحيان كثيرة، وهو ما يلعب دورًا كبيرًا في صعوبة حصولهم على سكن. ويستغل أصحاب العقارات اللاجئين حيث يعتبرونهم من الأجانب

الأثرياء ويضاعفون قيمة الإيجارات، بما يفوق إمكاناتهم المادية، وللتغلب على ذلك يسكن 3 أسر على الأقل في كل شقة ليكون نصيب كل أسرة غرفة واحدة فقط، أو قد يلجأ البعض إلى إيجار مساكن متهالكة، نظرًا لانخفاض بدل إيجارها.[42]

ويعاني اللاجئون الأفارقة أيضًا حيث يتحمل اللاجئ العبء المادي الذي يمثله السكن حال وصوله مصر هارب من الحروب والصراعات بلا مال ولا عمل، ونفسية منهكة ومحطمة جراء فقد عدد من ذويهم، ليحل بمصر فيجد في انتظاره عبئًا ماديًا متمثلاً في توفير مسكن وهو بلا عمل، ولا يملك تصاريح أو أوراق تسمح له بالتوظيف.[43]

ب. التحديات الثقافية:

يواجه اللاجئون الأفارقة بشكل خاص تحديات متعلقة بالممارسات العنصرية ضدهم، حيث تعد من أبرز المشكلات التي يواجها اللاجئون، والتي تكون في شكل التمييز في المعاملة ضد الأفارقة من قبل بعض المصريين على أساس اختلاف لون بشرتهم، للحد الذي يصل فيه إلى إلقاء الحجارة من المارة علي سبيل المزاح والتعرض إلى إصابات وجروح بليغه، كما يواجه بعض الأفارقة صعوبة في الاندماج مع المجتمع المصري، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى اختلاف اللغة والعادات والتقاليد والتي تلعب دورًا سلبيًا في دمج اللاجئين مع المواطنين المصريين.

ت. تحديات قانونية:

على الرغم من شمول القانون المصري لبعض حقوق اللاجئين أو كما تمت تسميته في القانون المصري " الأجانب" والتي وضعت في إطار اتفاقية حقوق اللاجئين لعام 1951، وفي ظل أيضًا تصديق مصر على الاتفاقية، إلا أن هناك إشكالتين لا يمكن الإغفال عنهما فيما يتعلق بالبيئة القانونية المصرية للاجئين، **أولهما**؛ عدم وجود نصوص قانوية متعلقة بالحق في السكن اللائق للاجئين في القانون المصري، وقصر القانون رقم 4 لعام 1966 على المساواة بين اللاجئين والمصريين فيما يتعلق عقود إيجار الإسكان، ولم يضع القانون حدًا لجشع أصحاب العقارات والاستغلال الممارس ضد اللاجئين الذين يعانون من محدودية دخولهم بل عدمها في كثيرًا من الأحيان.

بالإضافة إلى ما يتعلق بالحق في العمل في القطاع العام، ضمن القانون المصري مواد مرتبطة بعدم جواز عمل اللاجئين القطاع العام إلا بعد الحصول على الموافقة من الوزارة التابع لها ذلك العمل، وأيضًا إصدار تصاريح الإقامة وتشكل تلك المادة صعوبة على اللاجئين حيث يضطر معظم اللاجئين في مصر للخضوع لعملية بيروقراطية طويلة ومرهقة لتجديد تصاريح الإقامة الخاصة بهم مرة كل ستة أشهر وبتالي يترتب على ذلك صعوبة في الحصول على العمل في القطاع العام

---

[42] BBC, السوريون في مصر: محطة في رحلة البحث عن فرصة للاستقرار, 19 March 2018, https://bbc.in/3Eyz16f

[43] اندبدنت عربية، ***اللاجئون الأفارقة في مصر: الملف المعطل***، 11 ديسمبر 2020، https://bit.ly/2Y44EVT

وأيضًا الحرمان من التأمينات الاجتماعية، كما أن التكاليف المادية لتلك الاجراءات قد لا يستطيع تحملها اللاجئ، ولم يضع القانون المصري استثناءات للاجئين الذين عانوا من أزمات اقتصادية في بلادهم.

وثانيهما؛ ما يتعلق بمدى إلزامية وتطبيق تلك القوانين على أرض الواقع ووعي اللاجئ بحقوقه، وعدم وجود أي مؤسسة رقابية وطنية على تنفيذ تلك القوانين، وحتى الآن لا توجود سوى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي أُسند إليها رعاية شئون اللاجئين الداخلين فى اختصاصه.

توصيات:

أدى عدم استقرار الأنظمة السياسية في العديد من البلدان المجاورة لمصر إلى إضفاء ميزة فريدة لها، وذلك لوجود نسبة عالية من الأمن والاستقرار في مصر، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الدولة المصرية سواء تحديات سياسية أو اقتصادية، إلى أن الاطلاع على سياستها في احتواء اللاجئين في السنوات الأخيرة يعكس قدرتها على تقديم المزيد من البرامج والسياسات الإيجابية المتعلقة بوضع اللاجئين في مصر، وتوفير الرعاية الصحية للاجئين وبرامج الحماية الاجتماعية وفرص العمل المختلفة وأيضًا إتاحة الفرصة لهم لتلقي التعليم في المدارس المصرية، شأنهم شأن السكان المحليين.

وفي إطار ما سبق، وفي ظل تحديات اللجوء بمصر توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالتالي:

أولًا: في إطار الضغوطات الاقتصادية التي تعاني منها مصر والتي بالطبع تؤثر على شمول خدماتها لجميع اللاجئين على أرضها، توصي مؤسسة ماعت الجهات الدولية المانحة بما فيها المنظمات والدول بزيادة الدعم المقدم إلى مصر لتخفيف العبء المُلقى على كاهل الحكومة المصرية، حيث وإلى الآن لم تتلق مصر دعم دولي موزاي للتكلفة التي تتحملها في استضافة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في وضعية شبيهة باللجوء.

ثانيًا: لا يمكن الإغفال عن انتشار ثقافة خاطئة عند بعض المصريين –وإن كانوا قلة– تجاه اللاجئين الأفارقة، تدعو مؤسسة ماعت الجهات الإعلامية ومسؤولي وسائل التواصل المرئية والمسموعة بشن حملات توعوية للمواطنين بالتأثير السلبي لممارساتهم الخاطئة على اللاجئين، خاصة عندما يصل الأمر إلى تعريض حياة أحدهم إلى الخطر.

ثالثًا: في ضوء محدودية البرامج المُقدمة من الحكومة المصرية المتعلقة باللاجئين وسياسات احتوائهم ودمجهم، تقترح مؤسسة ماعت أن يتم التعاون ما بين منظمات المجتمع المدني المعنية بقضية اللاجئين في مصر وأيضًا خبراء هذا الشأن وذلك

من خلال عقد حلقة نقاش وورشة عمل مشتركة، هدفها تقديم مقترحات جديدة سواء بأنشطة وبرامج وعرضها على الحكومة المصرية.

رابعًا: نظرًا لوجود بعض القصور في القوانين المصرية الخاصة باللاجئين وحقوقهم، تلفت مؤسسة ماعت انتباه البرلمان المصري إلى ضرورة مراجعة تلك القوانيين وتحديثها وكفالة المزيد من الحقوق للاجئين لتلبية احتياجاتهم بما فيها حقوق الإقامة الخاصة بهم والحق في التعليم والحق في الحصول على الرعاية الصحية والعمل والسفر، وفقًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأيضًا اتفاقية اللاجئين 1951 وذلك باعتبارهم أحد الفئات الضعيفة التي يجب إيلاء اهتمام قانوني خاص.

خامسًا: في ظل غياب وجود هيئة أو جهاز مصري حكومي معني بشؤون اللاجئين حتى الآن، حيث وبالاستناد إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين مصر والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منحت الدولة المصرية المفوضية جميع مسؤولياتها المتعلقة بالتعامل مع اللاجئين (تحديد الهوية والتسجيل والمساعدة)، ولذلك تشير مؤسسة ماعت إلى ضرورة وجود لجنة أو جهة مصرية وطنية معنية بشؤون اللاجئين وجعل اتفاقية اللاجئين 1951 وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي عام 1967 وأيضًا الدستور المصري خاصة المادة 91 الخاصة باللاجئين مرجعًا قانونيًا لها.

سادسًا: يواجه اللاجئون الأفارقة بشكل خاص صعوبات في الوصول إلى التعليم المدعم من قبل الحكومة، مما يزيد من أعداد الأطفال الأفارقة المسربين من التعليم بسبب أيضًا تكلفة التعليم الخاص العالية التي لا يستطع اللاجئون تحملها أو بسبب نقص الأوراق اللازمة للتقديم للمدارس العامة، وفي هذا الإطار، تدعو مؤسسة ماعت وزارة التربية والتعليم المصرية إلى ضرورة تكيثف وزيادة برامج هدفها دعم تعليم الأطفال الأفارقة بشكل خاص.